التقارير

الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر في مسار جديد

ما جيوان
باحثة دكتوراه معهد العلاقات الدولية بجامعة يونان
في الصين باحثة زائرة بجامعة القاهرة

في صباح يوم 9 يوليو 2025 ،وبناءً على دعوة رسمية من رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، وصل رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية لي تشيانغ إلى مطار القاهرة الدولي على متن طائرة خاصة، ليبدأ زيارة دولة رسمية إلى مصر. وتُجسّد هذه الزيارة ليس الاستمرارية في التفاعل رفيع المستوى بين القيادتين فقط ،بل تمثل أيضًا انتقال العلاقات الصينية المصرية إلى مرحلة جديدة من التطور في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

تنطلق هذه الدراسة من هذه الزيارة البارزة كنقطة تحليل، لتستعرض المسار التاريخي لتطور العلاقات الثنائية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، مع التركيز على ما أنجز في السنوات الأخيرة في مجالات الثقة السياسية، والشراكة الاقتصادية، والتعاون الثقافي والإنساني. كما تسعى إلى استشراف آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين، في ضوء التحولات الجيوسياسية العالمية والتحديات الإقليمية المتزايدة.

وترى المقالة أن التلاقي المتزايد بين مبادرة" الحزام والطريق" الصينية و"رؤية مصر "2030 يُعدّ حجر الزاوية في إرساء شراكة استراتيجية شاملة أكثر مؤسسية وانتظامًا، تنتقل بالعلاقات من نطاق المشاريع الفردية إلى منظومة تكاملية متعددة المستويات. ومن هذا المنطلق، يُتوقع أن تزداد أهمية العلاقات الصينية-المصرية في دفع التعاون بين دول الجنوب، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتعزيز الحوار الحضاري، بما يمنح هذه الشراكة أبعادًا استراتيجية وتأثيرًا متزايدًا في بنية النظام الدولي الجديد.

أولًا: الركائز التاريخية والمنطق الواقعي للعلاقات الصينية-المصرية

(أ) من الريادة الدبلوماسية إلى التأسيس الاستراتيجي للثقة المتبادلة

تأسست العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية في عام 1956، لتكون مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع

الصين الجديدة، وهو ما منحها مكانة رمزية خاصة في تاريخ السياسة الخارجية الصينية. لم تكن هذه الخطوة حدثًا بروتوكوليًا فحسب، بل شكّلت نقطة انطلاق استراتيجية لفك العزلة الدبلوماسية المفروضة على الصين في ظل الاستقطاب الدولي، كما ساهمت في ترسيخ توجه بكين نحو دول "العالم الثالث" بوصفها شريكًا استراتيجيًا ناشئًا.

وقد تزامن هذا التحول مع تشكّل النظام الدولي ثنائي القطبية في ظل الحرب الباردة، واشتداد زخم حركات التحرر الوطني وموجات إنهاء الاستعمار في قارتي آسيا وأفريقيا. ومن هذا المنطلق، التقت الرؤية الصينية والمصرية على أرضية نضالية وقيمية مشتركة، تمثلت في دعم قضايا الاستقلال الوطني، ورفض الهيمنة الخارجية، وتأكيد حق الدول النامية في التنمية والسيادة، وهو ما ساعد على بناء ثقة سياسية مبكرة وعميقة بين البلدين.

أرست هذه العلاقة التاريخية أسسًا صلبة للتعاون المستقبلي، وأسهمت في بلورة نموذج مرجعي للتفاعل الصيني-العربي والأفريقي على حد سواء. ومع تطور التفاعلات الدولية، حافظت الصين ومصر على مستوى عالٍ من التنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل متعددة الأطراف، مما يعكس نضج العلاقة الثنائية واستنادها إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح الاستراتيجية المشتركة.

خلال الفترة الممتدة من خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين، حافظت الصين ومصر على مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون في قضايا حركة عدم الانحياز، ومناهضة الاستعمار، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب. فقد دعمت الدولتان، بصورة متسقة، حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشاركتا في المحافل الدولية في الدعوة إلى مبادئ مثل "المساواة في السيادة"، و"عدم التدخل"، و"أولوية التنمية"، ما شكّل نموذجًا رائدًا للتضامن والتعاون بين دول العالم الثالث، تجاوز الحدود الجغرافية والاختلافات الدينية.

وقد مثّلت المساعدات التنموية المبكرة التي قدمتها الصين لمصر- لا سّيما في مشروعات بارزة مثل بناء السد العالي في أسوان، وتعزيز البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة - محطات محورية في تاريخ التعاون الصيني-الأفريقي، وأسهمت بعمق في تشكيل الانطباع الأولي لدى الرأي العام المصري تجاه الصين باعتبارها "شريكًا موثوقًا وصديقًا حقيقيًا".

لقد تميزت العلاقات الصينية-المصرية في هذه المرحلة، ليس فقط بالتوافق السياسي، بل بتطورها إلى نمط دبلوماسي يستند إلى الثقة المتبادلة، والمصالح المشتركة، والرؤية التنموية

الموحدة. وقد وفّر هذا الإرث التاريخي ركيزة سياسية صلبة للعلاقات الثنائية، وأرسى إطارًا مرجعيًا قيميًا ومؤسسيًا ساهم في توجيه مسار التعاون والتكامل في العقود التالية.

(ب) مسار تطور الشراكة الاستراتيجية

شهدت العلاقات بين الصين ومصر، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تطورًا نوعيًا انتقل بها من إطار الصداقة التقليدية إلى مسار أكثر انتظامًا على مستوى المؤسسية والآليات والتخطيط الاستراتيجي. ففي عام 1999، أعلن البلدان إقامة شراكة استراتيجية، وهو ما شكّل نقطة تحول مفصلية انتقلت فيها العلاقة من التفاهم التاريخي إلى التنسيق الاستراتيجي العملي في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي سياق التغيرات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي، والتقدّم المضطرد في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"، إلى جانب تعمّق سياسة "التوجّه شرقًا" التي تنتهجها مصر، ارتقت العلاقات الثنائية في عام 2014 إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". وقد مهّد هذا التطور الطريق لتوسيع نطاق التعاون بين البلدين، وتعزيز طابعه الاستراتيجي على مدى العقد الماضي، مما جعل العلاقات الصينية-المصرية نموذجًا رائدًا للتعاون بين دول الجنوب، وأحد المحاور الأساسية في خارطة الشراكات المتكافئة في العصر العالمي الجديد.

من المنظور الصيني، تُعدّ مصر دولة محورية ذات أهمية إستراتيجية مزدوجة، فهي تمثل بوابة رئيسية إلى القارة الأفريقية، وتشكل في الوقت ذاته مركز ثقل داخل العالم العربي، فضلًا عن دورها البارز كدولة ذات تأثير ملموس في المحافل متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي. وتُولي بكين لمصر مكانة متقدمة في استراتيجيتها الإقليمية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، وتمنحها أولوية واضحة ضمن أطر التعاون المؤسسي مثل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، ومنتدى التعاون الصيني-العربي، ومبادرة "الحزام والطريق".

وتتمتع مصر بموقع جيوسياسي فريد ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، إذ تقع عند نقطة التقاء آسيا بأفريقيا، وتُشكّل حلقة وصل استراتيجية بين قارتي آسيا وأوروبا. أما قناة السويس، التي تمر عبرها نحو 12% من حركة التجارة البحرية العالمية، فتعزّز من الأهمية الاقتصادية لمصر وتفتح آفاقًا أوسع لتعاون بنّاء مع الصين في مجالات النقل واللوجستيات وسلاسل الإمداد الدولية.

وقد أعربت مصر مرارًا عن تقديرها للدور المتنامي الذي تضطلع به الصين في استقرار النظام الدولي، كما ثمّنت سياساتها التنموية في مجالات النمو الاقتصادي، والتقنيات

الحديثة، والحد من الفقر، والحكم الرشيد. وفي هذا السياق، عبّرت القاهرة عن رغبتها الواضحة في الاستفادة من التجربة الصينية، والسعي إلى مواءمتها مع خصوصية السياق التنموي والمؤسسي في مصر.

تطوّر التعاون الثنائي بين الصين ومصر من نمط وظيفي يركّز في بداياته على العلاقات الاقتصادية والتجارية، إلى شراكة شاملة متعددة الأبعاد والمستويات. فقد بات يشمل مجالات التشاور السياسي، والتنسيق الأمني، والتبادل العسكري، والتعاون في التعليم العالي، وتبادل البعثات الدراسية، والصحة العامة، والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي.

وفي ظل مبادرة "الحزام والطريق"، شهدت العلاقات طفرة نوعية، تمثلت في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الحيوية في مجالات البنية التحتية، وتوطين القدرات الإنتاجية، والتحوّل نحو الطاقة النظيفة. وقد ساهمت هذه المشاريع في ترسيخ قاعدة متينة للتكامل الاقتصادي وتحقيق المنافع المتبادلة بين الجانبين، ما يعكس طبيعة العلاقة كشراكة استراتيجية قائمة على التكافؤ والاعتماد المتبادل.

كما شهدت مجالات التعاون غير التقليدية، مثل التبادل الثقافي، والحوار بين مراكز الفكر، وبرامج الزيارات الشبابية، تطورًا متسارعًا، عزّز من العمق المجتمعي للعلاقات الثنائية، ورفع من مستوى المرونة الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه العلاقة في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتغيرة.

(ث) تحولات البنية الدولية ومنطق التفاعل في العلاقات الصينية - المصرية

يشهد النظام الدولي في الوقت الراهن مرحلة من التحوّل الهيكلي العميق توصف بأنها "تغيرات لم يشهدها العالم منذ قرن"، حيث تتجه موازين القوى من هيمنة قطب واحد نحو تعددية قطبية تنافسية. وفي ظل هذا المسار، تتراجع المركزية الغربية التقليدية، فيما تبرز الاقتصادات الناشئة والدول النامية كقوة جماعية صاعدة، مما يشكل اتجاهًا حاسمًا في إعادة تشكيل النظام العالمي.

وفي هذا السياق، يطرأ تحوّل جوهري على منطق تسيير العلاقات الدولية، يتجلى في إعادة صياغة قواعد الحوكمة العالمية، وإعادة إنتاج الخطابات المهيمنة، وتكريس تعددية في مراكز اتخاذ القرار. ومن ثمّ، باتت التفاعلات بين القوى الكبرى تتقاطع مع صعود الحراك الجماعي لدول "الجنوب العالمي"، ما أتاح مجالًا لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية بين الصين ومصر، وتوفير فرص بنيوية لتعزيز التنسيق السياسي، وتفعيل نماذج تعاون متكاملة قائمة على مبادئ المنفعة المتبادلة، والاحترام المتبادل، والتنمية المشتركة.

وفي إطار هذا التحوّل البنيوي، تواصل الصين، باعتبارها قوة رائدة في الجنوب العالمي، الدفع بمبادرات استراتيجية كبرى مثل مبادرة "بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية"، و"مبادرة التنمية العالمية"، و"مبادرة الحضارات العالمية"، التي تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة قوامها التعاون المربح للطرفين، والشمولية، واحترام التنوع الحضاري. وتعكس هذه المبادرات رؤية صينية تسعى إلى تجاوز مركزية الغرب في الحوكمة العالمية، وتعزيز التعددية الفعلية والمساواة بين الدول.

في الوقت ذاته، تواصل مصر تعزيز مكانتها بصفتها دولة محورية إقليمية تلعب دورًا استراتيجيًا في الربط بين أفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا وآسيا. ومن خلال سياسة "التوجّه شرقًا"، تسعى القاهرة إلى توسيع شبكة علاقاتها مع القوى الناشئة، وتنويع شراكاتها الاستراتيجية، بما يعزز استقلالية قرارها السياسي ويزيد من قدرتها على التأثير في الساحة الدولية.

ويُعدّ انضمام مصر رسميًا إلى مجموعة البريكس في مطلع عام 2024 تطورًا محوريًا يُضفي بعدًا جديدًا على العلاقات الصينية-المصرية. وتشكّل البريكس منصة رئيسية للتعاون متعدد الأطراف بين دول الجنوب، حيث تسعى إلى تعزيز التعددية الدولية، وتشجيع التعاون بين الدول النامية، والدفع نحو إصلاح النظام المالي العالمي من خلال تعزيز استخدام العملات المحلية وتطوير آليات تمويل بديلة.

وفي هذا السياق، يتجلى توافق كبير بين الصين ومصر على مستوى الرؤى التنموية والخيارات المؤسسية، ما يتيح توسيع مجالات التعاون الثنائي في قطاعات استراتيجية مثل تمويل البنية التحتية، والاقتصاد الرقمي، والتحول الأخضر، والابتكار التكنولوجي. كما يُسهم هذا التوافق في دعم الدول النامية وتمكينها من لعب دور أكثر فاعلية في صياغة قواعد الحوكمة العالمية والمشاركة النشطة في رسم ملامح نظام دولي أكثر عدالة وتوازنًا.

في السياق ذاته، تُواصل الصين تعزيز دورها بوصفها قوة استقرار ومنسقًا مسؤولًا في قضايا الشرق الأوسط. لطالما أولت بكين أهمية استراتيجية لاستقرار المنطقة، وأقامت علاقات وثيقة ومستقرة مع الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، تقوم على أسس من الثقة السياسية المتبادلة، والاحترام الحضاري، والتقارب في الرؤى الاستراتيجية.

وفي ظل التصعيد المتواصل في قطاع غزة، واستمرار تعثّر الحل السياسي للقضية الفلسطينية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، تواصل الصين دعمها الثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتُؤكد على أهمية صون مصالح الدول العربية وحقوقها

المشروعة في إدارة شؤون المنطقة، انطلاقًا من التزامها بمبادئ العدالة الدولية.

ومع تراجع انخراط بعض القوى الغربية في قضايا المنطقة، نتيجة لتحوّل أولوياتها الاستراتيجية، بادرت الصين إلى لعب دور "الوسيط البنّاء"، وسعت إلى سدّ الفجوة في التوازن الإقليمي من خلال دعم مسارات الحوار والمصالحة. وقد مثّلت وساطتها الناجحة في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 2023 نقطة تحوّل بارزة في الدبلوماسية الإقليمية، وأظهرت ما تمتلكه بكين من مصداقية سياسية وقدرة تفاوضية عالية، تؤهلها للاضطلاع بدور فاعل في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وفي إطار دعمها للقضية الفلسطينية، استضافت الصين جولات من الحوار بين الفصائل الفلسطينية في العاصمة بكين، مؤكدة مجددًا التزامها بحل الدولتين كخيار عادل ومستدام. كما طرحت مقاربة صينية لتحقيق السلام الإقليمي، تقوم على مبادئ الشمولية، والأمن المشترك، والتنمية المستدامة، بما يعكس رؤيتها لبناء نظام دولي أكثر إنصافًا وتعددية.

وفي هذا السياق، تُعدّ مصر، بصفتها دولة محورية في العالم العربي، شريكًا استراتيجيًا تتقاطع رؤيته مع الصين في العديد من القضايا الإقليمية، ولا سيما ما يتصل بملف الشرق الأوسط. إذ يشترك الجانبان في مواقف متقاربة تدعم الأمن الإقليمي، وتؤكد على احترام سيادة الدول، وتعزيز الحلول السلمية ضمن إطار الشرعية الدولية. ومن شأن ذلك أن يُمهّد لتوسيع آفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين مستقبلًا في مجالات الأمن الإقليمي، والتنسيق متعدد الأطراف، وبناء السلام القائم على القانون الدولي، وذلك استجابةً لتطلعات دول الجنوب العالمي نحو نظام دولي أكثر توازنًا وعدالة وشمولًا.

وبناءً عليه، فإن تطوّر العلاقات الصينية-المصرية لا يُمثّل مجرد امتداد طبيعي للتعاون الثنائي، بل يُجسّد نموذجًا صاعدًا للتفاعل البنّاء بين القوى الناشئة في ظل التحوّلات العميقة التي يشهدها النظام الدولي. ويبرهن هذا المسار على تنامي الفاعلية الاستراتيجية للجنوب العالمي، لا بوصفه متلقّيًا للتغيرات، بل كفاعل مؤثر في إعادة تشكيل قواعد النظام العالمي وصياغة خطاب التعاون الدولي. ويمثّل النموذج الصيني-المصري في هذا الإطار مرجعًا تطبيقيًا وإطارًا مؤسسيًا يمكن الاحتذاء به من قِبل دول الجنوب الساعية إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن والعدالة والتنمية المستدامة في النظام الدولي القائم.

ثانيًا: أبرز محاور زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ إلى مصر واستعراض إنجازات التعاون الصيني - المصري في إطار مبادرة "الحزام والطريق"

في يوليو 2025،أجرى رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ زيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية، في توقيت بالغ الدلالة يتزامن مع تسارع وتيرة إعادة تشكيل النظام المتعدد الأطراف عالميًا، وتصاعد حضور قوى "الجنوب العالمي"، إلى جانب تطورات متلاحقة تشهدها البيئة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وتمثل هذه الزيارة ليس فقط استمرارًا للتواصل الاستراتيجي رفيع المستوى بين بكين والقاهرة، بل أيضًا فرصة محورية لتقييم مسار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، واستكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون الثنائي.

والأهم من ذلك، أن هذه الزيارة شكّلت نقطة انعطاف مهمة في تتبع التقدم المرحلي لعملية المواءمة بين مبادرة "الحزام والطريق" الصينية و"رؤية مصر2030 " ما يدل على أن العلاقات الثنائية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة من التعاون عالي الجودة المؤسسي والمستدام، بما يعكس تطورًا نوعيًا في بنية الشراكة الصينية – المصرية ويعزز دورها في دعم الاستقرار والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

(أ) الانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون المؤسسي بين الصين ومصر

شهدت زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ إلى مصر توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية المهمة، وذلك بحضور قيادتي البلدين، حيث وقّع كل من رئيس وكالة التعاون الإنمائي الدولية الصينية، تشن شياو دونغ، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية، الدكتورة رانيا المشاط، في القاهرة، عددًا من الوثائق الرسمية، من أبرزها:

الإطار التعاوني لتحويل القروض الصينية بدون فوائد إلى مشاريع تنموية،

مذكرة تفاهم حول إنشاء مختبر للسلامة البيولوجية من المستوى الثالث،

وثيقة حكومية بشأن دعم مشاريع مخصصة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة،

الإطار الاستراتيجي للتعاون التنموي للفترة (2025 – 2029)

مذكرة تفاهم ثنائية حول تنمية الموارد البشرية.

(ب) استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى وتنامي نتائج مبادرة "الحزام والطريق"

منذ إطلاق مبادرة "الحزام والطريق"، حققت الصين ومصر سلسلة من الإنجازات العملية في مجالات تطوير البنية التحتية، واستغلال مصادر الطاقة، وإنشاء المناطق الصناعية مما جعل مصر نموذجًا بارزًا لتطبيق المبادرة على مستوى القارة الأفريقية. وخلال الزيارة الأخيرة أكد الجانبان مجددًا على الأهمية الاستراتيجية والتأثير النموذجي للمشروعات التالية:

يعد مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT) في القاهرة الكبرى من أبرز مشروعات التعاون في مجال البنية التحتية في إطار المبادرة، وقد دخل الخدمة في عام 2022 ليسهم بشكل فاعل في تخفيف الازدحام المروري، وتحسين كفاءة شبكة النقل الحضري، وتعزيز جودة الحياة الحضرية.

منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بالسويس، التي اجتذبت عددًا كبيرًا من الشركات الصناعية الصينية، لتشكّل بيئة اقتصادية متكاملة تجمع بين توطين الاستثمارات، وتوفير فرص العمل المحلية، وتحقيق نقل التكنولوجيا، مما يجعلها منصة نموذجية للتكامل الصناعي والتعاون الإنتاجي بين البلدين.

مشروع الحيّ التجاري المركزي (CBD) بالعاصمة الإدارية الجديدة، وعلى رأسه "البرج الأيقوني"، يبرز قدرات الصين في مجالات الإنشاءات المتقدمة، والبناء الأخضر، وإدارة المشاريع الكبرى، ويعزز من حضور الشركات الصينية ومصداقيتها في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تسهم هذه المشاريع بشكل ملموس في تحسين البنية التحتية الوطنية لمصر، وتدعم جهود الدولة في إنشاء مناطق اقتصادية موجهة نحو المستقبل، كما تساهم في بناء ممرات اقتصادية إقليمية وتوسيع نطاق توفير السلع العامة العابرة للحدود. ومن ثم، تُعد التجربة الصينية في مصر نموذجًا ناجحا لتوطين مبادرة "الحزام والطريق" بما يعزز من قابليتها للتطبيق والتكييف في سياقات تنموية أخرى.

(ت) الارتقاء بجودة التعاون الاقتصادي والتجاري: من النمو الكمي إلى التحول الهيكلي

شهدت علاقات التجارة والاستثمار بين الصين ومصر خلال السنوات الأخيرة ترسيخًا مستمرًا وتوسعًا ملحوظًا، في ظل دعم حكومي متبادل وتشجيع نشط للمؤسسات الاقتصادية على توسيع مجالات التعاون. ففي عام 2013تجاوز حجم التبادل التجاري الثنائي حاجز 10 مليارات دولار أمريكي لأول مرة، ليبلغ 10.213 مليار دولار. وبحلول عام 2024 ارتفع هذا الرقم إلى 17.38 مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري خلال شهري يناير وفبراير من عام 2025 نحو 2.99 مليار دولار. وعلى مدار سنوات متتالية، حافظت الصين على موقعها كأكبر شريك تجاري لمصر، ما يعكس عمق التشابك الاقتصادي بين البلدين.

وفي إطار زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني إلى القاهرة، حظيت ملفات التعاون الاقتصادي والتجاري بأولوية واضحة، حيث تم التوافق على جملة من الآليات والإجراءات

الهادفة إلى ترقية نوعية التعاون وتحديث بنيته، ومنها: تسريع تطبيق آلية التسوية بالرنمينبي، وتعزيز صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع استثمارات الشركات الصينية في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء منصات تعاون جديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

وتدل هذه الخطوات على أن الشراكة الاقتصادية بين الصين ومصر آخذة في الانتقال من نموذج "النمو الكمي" إلى نموذج أكثر توازنًا واستدامة يقوم على "التحول الهيكلي" و"الابتكار النوعي" بما يسهم في ترسيخ أسس التعاون طويل الأمد ويدفع نحو تكامل اقتصادي أعمق يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية لدى الطرفين.

(ث) يات التعاون المالي: تعزيز الدعم المؤسسي للتكامل الاقتصادي

في ظلّ توسّع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، باتت الشراكة المؤسسية في المجال المالي تشهد تطورًا ملحوظًا من حيث الحجم والنوعية. فقد كثّف كل من البنك المركزي الصيني ونظيره المصري من تعاونهما الثنائي في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات الدفع عبر الحدود، والمقاصة بالعملات المحلية، والتسوية بالرنمينبي، إلى جانب التعاون في الرقابة المصرفية وتحديث البنية التحتية المالية. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز قدرة النظام المالي في البلدين على دعم الاستثمارات الثنائية وتسهيل حركة التجارة بكفاءة واستقرار.

وفي يوليو 2025،أعلن بنك الشعب الصيني توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع البنك المركزي المصري، تهدف إلى تعزيز التعاون المالي الثنائي وتشجيع استخدام العملات المحلية في التسوية، والتعاون في مجال العملات الرقمية والابتكار الرقمي في عمل البنوك المركزية. وأشار محافظ بنك الشعب الصيني بان قونغ شنغ إلى أن العلاقات المالية بين البلدين تشهد نموًا مطّردًا، وأن التعاون سيشمل عمليات المبادلة، وربط أنظمة الدفع والتسوية، وتعزيز الاستثمارات وتمويل الأسواق، إضافة إلى تأسيس مؤسسات مالية مشتركة في كلا الجانبين.

كما وقّع البنكان المركزيان في عام 2023 مذكرة تفاهم لتعزيز تبادل المعلومات الرقابية، وتطوير التعاون في مجال التكنولوجيا المالية، وتوسيع الشراكات في التمويل الأخضر، وهو ما يعكس سعي البلدين نحو بناء إطار مؤسسي للتعاون المالي المستدام.

وفي إطار التكامل الاستراتيجي بين مبادرة "الحزام والطريق" و"رؤية مصر 2030" لعبت المؤسسات المالية في البلدين دورًا رئيسيًا في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة والمناطق الصناعية، حيث تعاون كل من بنك التصدير والاستيراد الصيني والبنك الوطني

للتنمية مع بنوك مصرية لتمويل مشروعات محورية. كما شهد استخدام الرنمينبي في التجارة الثنائية توسعًا تدريجيًا، ما ساهم في خفض تكاليف المعاملات، ورفع كفاءة الأداء المالي، وزيادة مرونة الشراكة الاقتصادية.

ويعدّ هذا التوسّع في آليات التعاون المالي بمثابة ركيزة مؤسسية داعمة للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، كما يُجسّد تطلع دول الجنوب إلى بناء نظام مالي عالمي أكثر توازنًا، ويعزّز من قدرتها على المشاركة الفاعلة في صياغة قواعد حوكمة مالية أكثر عدالة وشمولًا.

(ج) التبادل الإنساني متعدد الأبعاد وبناء مجتمع إدراكي مشترك

أتاحت زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ إلى مصر فرصة جديدة لتعزيز الاتصالات الإنسانية بين البلدين، لا سيما في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام وتبادل الشباب، بما يعكس تنامي العمق المؤسسي والاتساع الموضوعي للتعاون الثنائي في البُعد الإنساني. وفي ظل الرؤية التي تطرحها مبادرة "الحزام والطريق" ومفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية" تشهد العلاقات الثقافية والإنسانية بين الصين ومصر تطورًا متسارعًا يشمل عدة مجالات، من التعاون الثقافي والتعليمي، إلى السياحة والإعلام والعلوم والتكنولوجيا، مما أسهم في ترسيخ منظومة تعاون إنساني ترتكز على ثلاث ركائز: الدعم المؤسسي، والمشروعات التفاعلية، والتقارب الوجداني المتبادل.

وتُظهر المؤشرات المتزايدة في هذا السياق أن العلاقات الإنسانية بين الجانبين تجاوزت مرحلة التبادل التعاوني لتنتقل إلى "البناء الإدراكي المشترك" بما يعكس تحولًا نوعيًا في آليات تشكيل الصورة الوطنية وتنسيق الإدراك المجتمعي ونقل القيم بين الثقافتين. وهو ما يضفي على الشراكة الاستراتيجية بين الصين ومصر بعدًا اجتماعيًا مستدامًا، ويمنحها قدرة إضافية على الصمود والتجدد في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، فضلًا عن تعزيز القبول المجتمعي المتبادل وترسيخ مفهوم الشراكة الحضارية بين الشعبين.

في مجال التبادل الثقافي، ومنذ توقيع أول اتفاقية للتعاون الثقافي عام 1956أبرمت الصين ومصر عشر خطط تنفيذية لتعزيز التعاون في هذا المجال، مما أسّس لآلية تبادل مؤسسية طويلة الأمد. ويُعد افتتاح المركز الثقافي الصيني في القاهرة عام 2002 خطوة محورية في مسار تعزيز الحضور الثقافي الصيني في الخارج، حيث أصبح منصة مهمة لنشر الثقافة الصينية وتعميق التفاهم المتبادل. وفي عام 2016 شارك الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي في افتتاح فعاليات "عام الثقافة الصينية

– المصرية" ما جسّد انتقال العلاقات الثقافية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. وخلال "عام الشراكة الصينية–المصرية "2024نظّم الجانبان سلسلة من الفعاليات الثقافية النوعية مثل "حضارة الصين العظيمة تتلألأ على ضفاف نهر النيل" ومعرض "الحضارة المصرية القديمة" و "الشاي من أجل الوئام".

أما التعاون التعليمي، الذي يُشكّل ركيزة محورية في التفاعل الإنساني بين البلدين، فقد شهد تطورًا هيكليًا في مجالات تعليم اللغة، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، والتدريب المهني. فمنذ عام 1955 بدأت برامج تبادل الطلبة بين الجانبين، وتُوجت عام 1997 بتوقيع اتفاقية للاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات الأكاديمية، ما وفّر إطارًا قانونيًا مؤسسيًا لحركة الطلاب والباحثين. واليوم، تُدرّس اللغة الصينية في 28 جامعة مصرية، كما أنشئت أربع معاهد كونفوشيوس ومعهدان فرعيان، وتم إدراج اللغة الصينية ضمن المناهج الدراسية في أكثر من 20 مدرسة ثانوية، ما يعكس اندماجًا تدريجيًا للغة الصينية ضمن منظومة التعليم الوطني المصري، وصولًا إلى بناء مسار أكاديمي متكامل يشمل مختلف المراحل التعليمية من التعليم الأساسي حتى الدراسات العليا.

وفي عام 2020وقّع الجانبان اتفاقًا لإدراج اللغة الصينية ضمن المواد الاختيارية للتعليم الثانوي، ودخل هذا البرنامج حيّز التنفيذ التجريبي عام 2022مما يُشير إلى إدماج بنيوي مستدام للغة الصينية في التعليم العام المصري. كما شكّل إطلاق "ورشة لوبان" في مصر منصة متقدمة للتدريب المهني ونقل المهارات، بما يُجسّد انتقال التعاون من تعليم اللغة إلى بناء القدرات العملية، وتعزيز التلاقي بين النظام التعليمي وسوق العمل.

فيما يتعلق بالتعاون السياحي والتواصل المحلي، ومنذ توقيع مذكرة التفاهم بين الجانبين عام 2002 بشأن التعاون في مجال السياحة، شهدت أعداد السياح الصينيين الوافدين إلى مصر نموًا مستمرًا، حيث تجاوز عددهم 220 ألف زائر في عام 2024 كما أسهم افتتاح خطوط طيران مباشرة بين القاهرة ومدن صينية كبرى مثل تشنغدو وشنغهاي وشنتشن في تسهيل حركة الأفراد وتعزيز وتيرة التفاعل الثقافي بين البلدين.

وعلى مستوى التعاون اللامركزي، أقامت الصين ومصر 17 علاقة توأمة بين عدد من المحافظات والمدن، مما ساهم في مد جسور التبادل الإنساني والثقافي إلى المستويات المحلية، وبناء شبكة تفاعلية متكاملة تمتد من النخبة إلى القواعد المجتمعية.

فإن مسار التبادل الثقافي والإنساني بين الصين ومصر يشهد تطورًا تدريجيًا من مجرد "تواصل ثقافي" إلى "تشارك اجتماعي" يقوم على أسس متكاملة من التفاهم اللغوي،

والتقارب القيمي، والارتباط العاطفي المتبادل. وقد أفضى هذا المسار إلى نشوء نموذج متكامل للتفاعل، يجمع بين الدعم المؤسسي، والتنسيق البرامجي، وفعالية أدوات الاتصال الحديثة، بما يعزز حضور الصورة الذهنية الإيجابية للصين في السياق المصري، ويضفي عليها مزيدًا من المصداقية والواقعية.

وبذلك، تسهم هذه البنية التراكمية للتعاون الثقافي والاجتماعي في ترسيخ أساس إنساني صلب لبناء مجتمع صيني-مصري ذي مصير مشترك، يُراكم الثقة المتبادلة، ويعزز من استدامة العلاقات الثنائية، ويدفع بها نحو مزيد من العمق والشمول في ظل تحولات النظام الدولي.

ثالثًا: الخاتمة

يُمثّل عام 2026 الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية، وهو ما يشكّل محطة تاريخية مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، ويمنح الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين فرصة متجددة للارتقاء إلى مستويات أكثر عمقًا وشمولًا. فعلى مدى سبعة عقود، حافظ الجانبان على نهج ثابت يقوم على الاحترام المتبادل، والمساواة، وتحقيق المنفعة المتبادلة، ما أثمر عن تراكم رصيد كبير من الثقة السياسية والتعاون الاقتصادي والتواصل الإنساني والثقافي. وفي السنوات الأخيرة، اتسعت دوائر التعاون لتشمل قضايا عالمية ناشئة، من بينها الحوكمة الدولية، والتحول نحو التنمية الخضراء، والاقتصاد الرقمي، مما رسّخ مكانة الشراكة الصينية-المصرية كنموذج متقدّم للتعاون بين بلدان الجنوب في العصر الحديث.

تأتي زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ إلى مصر في سياق دولي يتّسم بإعادة هيكلة عميقة للنظام العالمي، وبمتغيرات متسارعة في المشهد الإقليمي، مما منح هذه الزيارة أهمية استراتيجية مضاعفة، وأسهم في ضخّ زخم مؤسسي جديد في مسار العلاقات الثنائية. وقد أفضى التلاقي المتزايد بين مبادرة "الحزام والطريق" الصينية و"رؤية مصر2030 " إلى تحوّل نوعي في نمط التعاون بين الجانبين، انتقل من نموذج "المشاريع المحركة" إلى نموذج "التنسيق المؤسسي" ومن التركيز على "التوسع الكمي" إلى التركيز على "الارتقاء النوعي".

وفي هذا الإطار، لم تعد الشراكة الصينية – المصرية تُختزل في بعدها الثنائي أو الإقليمي، بل باتت تجسّد نقطة ارتكاز حيوية ضمن جهود دول الجنوب العالمي لتعزيز نظام دولي أكثر إنصافًا وشمولًا، يعكس تطلعات البلدان النامية، ويمكّنها من المساهمة الفاعلة في صياغة قواعد الحوكمة العالمية.

بالنظر إلى المستقبل، يتعيّن على الصين ومصر اغتنام الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كفرصة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وذلك من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية:

أولًا، مواصلة تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتنسيق الاستراتيجي، عبر ترسيخ أسس التعاون السياسي، وتكثيف التنسيق في الأطر متعددة الأطراف، وتبادل الدعم بشأن القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

ثانيًا، تحسين هيكل التعاون وتحديث توزيع القطاعات الإنتاجية، من خلال تعزيز التكامل بين مشاريع البنية التحتية، والاقتصاد الرقمي، والتحول الأخضر، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في مجالات النمو الجديدة.

ثالثًا، توسيع التعاون في الأسواق الخارجية وتفعيل أطر التعاون جنوب-جنوب، عبر دعم مشاريع الربط الإقليمي وتطوير شراكات تنموية متعددة الأطراف، بما يعزز مكانة البلدين كمحورين استراتيجيين في منظومة التعاون الدولي.

رابعًا، تعميق التبادل الثقافي والحوار الحضاري، من خلال بناء قاعدة اجتماعية أوسع للتفاهم الشعبي، وترسيخ منظومة من القيم المشتركة والهوية التفاعلية، بما يفضي إلى تشكيل مجتمع ذي مصير مشترك أكثر ترابطًا بين الجانبين.

لا شك أن زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ ستضيف زخما جديدا لتطوير العلاقات الثنائية. على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة، ستواصل الصين ومصر تعميق التعاون في جميع المجالات، والعمل معا لدفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، والإسهام بشكل أكبر في السلام والتنمية العالميين.